

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

م.م. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.م. محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic
تقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	13_1
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د. إياد خلف حسين العنبر	35_14
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د. أوراود محمد مالك كمونه	53_36
4	اليمن السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د. حازم علي حمزة	69_54
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د. عبير محمد عبد	90_70
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	105_91
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د. خالد هاشم محمد	119_106
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	135_120
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د. علي غسان سامي	151_136
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	171_152
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	189_172
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	213_190

228_214	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	13
244_229	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	14
260_245	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	15
أ_ د	م.د. سارة شكر احمد	مراجعة مقال
ذ_ ش	هدى عبد الحسين فياض ناصر	مراجعة مقال

مراجعة مقال

حدود القوة وتوازن المصالح تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة^٧

للباحثة: أ.د. سهاد إسماعيل خليل: منشور في مجلة معهد العلمين، العدد (8)، 2022/3/31

<https://j.alalamain.edu.iq/index.php/almahad/article/download/140/496/862>

Dr. Sarah Shakur Ahmed

مراجعة: م.د. سارة شكر احمد*

اعد هذا البحث من قبل (أ.د. سهاد إسماعيل خليل) أستاذة العلوم السياسية في جامعة النهرين، اختصت في دراسة الاستراتيجية ولها عدة دراسات وابحاث منها (المتغيرات الاستراتيجية والامن الوطني العراقي: دراسة في توظيف الفرص) و(الادراك الاستراتيجي وإدارة المخاطر في الدراسات الاستراتيجية) وغيرها، وتعد هذه المشاركة جزء من دراسات واسعة لمفهوم حدود القوة وتوازن المصالح، استهدف منه تسليط الضوء على استخدام مفهوم حدود القوة من قبل العديد من الباحثين والمفكرين في مجال الاستراتيجية، تحدد الباحثة دلالة (حدود القوة) بأنها (القوة وفقاً لمفاهيمها التقليدية لم تعد مرتبطة بالحجم بقدر ارتباطها بالحدود التي يسمح من خلالها بالتأثير، فكثير من القوى الكبرى في البيئة الدولية لم تعد تتمكن من القيام بالأدوار الاستراتيجية نفسها على الرغم من امتلاكها المقدار نفسه من القوة من حيث القياس) جاءت هذه الفكرة في الكتابات الواقعية في الدراسات الدولية والاستراتيجية والحديث عن دوافع الحصول على القوة، وتحريكها إزاء القوى الأخرى في البيئة الاستراتيجية، فالمبدأ الأساس الذي انطلق منه هانز موركنثا أن التفكير في حدود القوة والمصالح يمكن من تصور ما يفعله القائد السياسي.

يمكن إضافة تعريف آخر للقوة اذ تعرف بأنها "مجموعة الامكانيات المتاحة لدولة ما"، والقوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست القوة العسكرية التقليدية بل القوة بمفهومها الشامل لكل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، الذي تتم بين العناصر المادية وغير المادية، وهذا الاندماج هو الذي يحدد في النهاية قيمة الدولة وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي أو العسكري، ويتضح التركيز على الجوانب المادية في تعريف القوة في قائمة محددات القوة الوطنية التي وضعها وولتز، فهو يعرف الدول الكبرى بأنها "الدول التي تمتلك اقليماً واسعاً وعدداً كبيراً من السكان وموارد وفيرة، واقتصاداً كفوء، وجيشاً قوياً، ونظاماً سياسياً مستقراً

تاريخ النشر: 2025 /9/30

تاريخ القبول: 2025/9/12

٧ تاريخ التقديم : 2025/8/18

* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين Sarah.shukr@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
/ | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

عالي الكفاءة"، و يختلف أنصار الاتجاهين التقليدي والبنوي في المدرسة الواقعية على تحديد عناصر القوة، فالتقليديون يفهمون القوة على أنها مركب الكلي، الذي يضم عناصر مادية ومعنوية، فالقوة مكونات عسكرية واقتصادية، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام، وقد أشار موركنثاؤ إلى هذا التعريف الشامل للقوة، لكن هذا المفهوم الشامل للقوة اختفى من طروحات الجيل الثاني من الواقعيين ولاسيما أنصار الاتجاه البنوي الذين ركزوا فقط على الجوانب المادية للقوة، وهكذا أصبحت القوة تعرف بأنها "استخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به (النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)).

وتنطلق الباحثة السؤال المركزي لبحثها والمتمثل "ماهي الافتراضات المنطقية لحدود القوة والتأثير في النظام الدولي" و"ماهي أدوار القوى الدولية في البيئة الاستراتيجية" وكذلك "هل يساعد توازن المصالح في استمرار الرغبة بالحفاظ على الوضع الدولي القائم؟"

تساؤلات وضعت لها الباحثة ثلاثة محاور رئيسية للإجابة عنها تبدأ بالمحور الأول الافتراضي وتنتهي بإجراءات تطبيقية، تمثل المحور الأول بـ (المدخل الافتراضية لحدود القوة وتوازن المصالح)، اما المحور الثاني كان (حدود القوة الروسية ومنهجية القضايا وحدود التأثير)، بينما انطوى المحور الثالث على (حدود القوة الصينية ومنطقة فراغ القوة).

- المدخل الافتراضية لحدود القوة وتوازن المصالح

تعرض الباحثة في هذا المحور معادلة توضح حدود القوة والتأثير في السلوك الاستراتيجي الدولي:

حدود القوة = المجال المسموح به لاستخدام القوة

تطرح الباحثة هنا رؤية بأن طبيعة المصالح المتداخلة في البيئة الاستراتيجية تفرض على الدول الكبرى تقييد سلوكها فيما بينها من أجل المقدرة على الاستمرار في التفاعل داخل النظام، وهذا ما يعين حدود الدور والتأثير الذي تمارسه الدول داخل النظام الدولي وإلا تهدد النظام بالانهيار، وعليه فأن فهم حدود القوة في هذا المجال يعني الحيز الذي يمكن للدولة أن تستخدم فيه قوتها، الذي سيخضع من دون شك لطبيعة بنية النظام الدولي وطبيعة التفاعل في القوة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.

رؤية صائبة الى حد بعيد ومن الممكن إضافة رأي آخر بأن القوة في الفكر الواقعي لا تحدد في مفهوم واحد بل للقوى مفاهيم كثيرة متعددة تندرج ضمن المفهوم العام للقوة أو تحت مفهوم الأمن القومي، ويرى موركنثاؤ أن استخدام مفهوم القوة في تعريف مصلحة الدولة هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين

على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية (النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)).

وقد فندت الباحثة هنا (حدود القوة) بأن طبيعة التفكير الذي انتهج في الدراسات الاستراتيجية يحاول أن ينطلق من فهم القوة بكونها القدرة على توليد النتائج المقصودة إلى الحدود المسموح بها للتعامل مع القضايا الدولية في سلوك الدولة الخارجي، فالأصل في فهم القوة هو الحدود المسموح بها لأداء الدور الذي ترغب في أن تؤديه في البيئة الاستراتيجية العالمية، ولعل هذا الحد قد يفترض من الناحية المنطقية أن يكون السلوك مساهماً في الحفاظ على النظام دون تفتيته.

هنا غاب عن البحث الحقيقة بأن طبيعة القوة غير قابلة للقياس الدقيق على الرغم من وجود أسس وعناصر لقوة الدولة، وذلك لأن القوة ليست مطلقة بل هي نسبية ويجب مقارنتها بقوة الدول الأخرى، وهي غير مستقرة بل تتغير مع تغير عناصرها، فضلاً عن القدرة على تحديد عامل واحد يمكن من خلاله التحكم بالقوة، حتى لو كان ذلك العامل هي القوة العسكرية، وكذلك القوة لا تقتصر على الجانب العسكري، فهي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية تشمل مستوى التطور التقني أو السكان أو الموارد الطبيعية والعوامل الجغرافية والقيادة السياسية والأيدولوجية.

فالقوة هي حجر الأساس لأي تنظيم سياسي حيث تعرف أنها القدرة على التأثير في الآخرين للحصول منهم على نتائج محددة يسعى إليها الطرف الذي يقوم بعملية التأثير للحصول عليها. وكذلك هي علاقة خاصة بين طرفين يستلزم أن يكون أحد الطرفين حيث على قدر أكبر من الأماكن ما يتيح له بعض التفوق في السلطة والسلطان. فالقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يتكون من عناصر مادية أو غير مادية مترابطة مع بعضها البعض، كما أن القوة شيء نسبي تقيس قوة الدولة المتخيلة بقوة الدول الأخرى وأحياناً توجد بعض الدول الصغيرة التي تمتلك قوة تجبر الدول الكبرى على تغيير سياساتها وفقاً لسياسة الدولة الصغيرة (سلطان، 2023، صفحة 425).

- حدود القوة الروسية ومنهجية القضايا وحدود التأثير

تري الباحثة ان حدود القوة الروسية ترتبط بمنطقة الفراغ ونوع القوة وأنماطها التي يعتمد عليها الأداء الاستراتيجي الروسي الزيادة القوة ومضاعفة تأثير نفوذه، فالمجال الذي تتحرك فيه روسيا لغرض التأثير وزيادة القوة يتشكل من مجموعة سمات يتحدد في اطارها الحيز الفعلي لحركة مصالحها والمنطق، الذي يُحتم عليها التفاعل مع النظام:

- 1- تتصل السمة الأولى في طبيعة الفعل الاستراتيجي الروسي من حيث حدود القوة بنوعية القوة وأبعادها، إذ تمتاز بأنها ذات بعد أمني وعسكري يشمل هذا الجانب المجال الروسي الذي تتحرك فيه ضمن منطقة فراغ القوة، إذ يلاحظ صعوبة اعتماد الوسائل الاقتصادية أو التكنولوجية، أو الحضارية نشر القيم - بسبب ضعف فاعليتها وتأثيرها في الآخرين، مما يجعلها تتعامل مع القوة العسكرية والبعد الأمني.
- 2- تتصل السمة الثانية بالمجال الجيوبولتيكي، إذ أن مناطق النفوذ الروسي أو منطقة فراغ القوة كثيراً ما تكون ضمن إطار جغرافي - تقليدي - يتصل بمجالها الحيوي، فهي لا تتحرك في نطاقات جغرافية جديدة مع الصين، وإنما يتلائم مجالها الحيوي (منطقة فراغ القوة) مع حدود القوة، التي تلجأ إليها لزيادة قوتها.

هنا ممكن إضافة رأي آخر إذ يقول مورجنثاؤ: "طموح القوة هو العامل المميز للسياسة الدولية" (محمد، 2006، صفحة 30)، وهنا نجد ان مورجنثاؤ يؤكد لنا حقيقة ان القوة هدف ووسيلة في السياسة الدولية وهي التي تميز بين الدول العظمى والدول الصغرى، إذ ان الدول العظمى يزداد طموحها نحو القوة ولها من الوسائل التي تتيح لها تحقيق طموحها، وهنا يبقى التساؤل مطروح هل هذا الطموح محدود؟ في الإجابة على هذا السؤال يتبين لنا حدود القوة بصورة عامة وقوة الدولة، عدّ (توماس هوبز) ان البشر عموماً يميلون الى رغبة دائمة غير مستقرة في امتلاك قوة بعد قوة وهذه الرغبة لا تنتهي الا بموت الانسان، بينما يذهب برتراند راسل الى انه لا حدود لرغبات البشر الا بقدر ما يقترح خيالهم امكان حدوثها (عبدالقادر، 1991، صفحة 103).

ومن وجهة نظر الباحثة إنّ منطق الحسابات الاستراتيجية والمعطيات يتصل بطبيعة النظام الدولي من حيث القوة المهيمنة والقوى التعديلية، فمن الصعب أن يكون إلى جانب البعد الأمني والعسكري في الأداء الاستراتيجي الروسي وسائل مؤثرة أخرى كالوسائل الاقتصادية أي كما تفرضه الصين على سبيل المثال من نفوذ في مناطق فراغ القوة، والسبب في ذلك يكمن في أن تكامل عناصر القوة من حيث التأثير خارج الحدود يقترن بالقوة المهيمنة.

في حين ان روسيا حددت سلوكها بمزامنة الولايات المتحدة الامريكية في العديد من مناطق نفوذها، وتوظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها، ففي ظل سيادة القوة ومحدودية دور المنظمات الدولية والاقليمية، وعدم احترام قواعد القانون الدولي، فإن على من يريد تحقيق الهيبة والمكانة التسليح بمقومات القوة ليس عدواناً على أحد ولكن ضماناً لأمنه ومصالحه واستقلاله الوطني، وعلى الرغم من الادراك التام لصانع القرار الروسي بعدم قدرة روسيا الاتحادية على معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في

الوقت القريب كأقل حد، لكنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية، وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي عبر وضع حدود للقوة وإعادة توزيع الأدوار (بورشفسكايا ، 2013).
اذ تسعى روسيا إلى تحقيق توازن استراتيجي في مواجهة السياسة الأمريكية التي تهدف إلى توسيع نطاق حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا، وهو ما يتقاطع مع المخاوف الصينية المتزايدة بشأن محاولات توسيع نفوذ الحلف إلى خارج القارة الأوروبية، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ (علي، 2015، صفحة 618).

- حدود القوة الصينية ومنطقة فراغ القوة

ترى الباحثة ان منطقة فراغ القوة بالنسبة للصين المجال الذي يمكن أن تؤدي فيه الصين حدود القوة والتأثير، فهي بمثابة مجال لزيادة القوة يمكن عن طريقه إضافة عناصر جديدة للقوة أو توسيعها، وعلى الرغم من أن منطقة فراغ القوة تعد منطقة تحرك استراتيجي ذات مرونة عالية، يمكن فيها للقوى التعديلية أن تضاعف من قوتها لأجل المحافظة على بقاء النظام، إلا انها في ذات الوقت لا تعد منطقة خالية من المصالح، فالحدود المنطقية لزيادة القوة أو توسيعها يتطلب أن يكون هناك فعل استراتيجي في منطقة فراغ القوة لا يؤثر في مصالح القوى الدولية الأخرى أو يتصادم معها.

وترتبط حدود القوة بمحاولة التأثير في منطقة الفراغ، فالأصل في لجوء القوة التعديلية هو التعامل مع حدود مقبولة من الفعل الاستراتيجي في هذه المنطقة لا تؤثر في مصالح قوى أخرى، مما يؤدي إلى التصادم في منطقة المصالح، وترتبط حدود القوة في الأداء الاستراتيجي الصيني ضمن منطقة الفراغ بطبيعة المصالح التي تتحرك في نطاقها، فاستراتيجية الصعود السلمي تفرض على الصين أن تكون قوة تعديلية في منطقة فراغ القوة، تتخذ الجانب الاقتصادي دون اعتماد وسائل صلبة، فهي تلجأ إلى توسيع نطاق الاستثمارات والتبادلات التجارية ولا سيما في أفريقيا من أجل تأمين نقاط الاتصال وملئ فراغ القوة من دون أن تتحول تلك المؤشرات إلى تحالفات استراتيجية ذات دلالات عسكرية أو أغراض هجومية.

إلى جانب ذلك فإن استراتيجية التوجه نحو الخارج الصينية في المناطق التي تتسم بتأمين وتوفير الطاقة وإدامة خطوط وطرق التجارة البرية والبحرية، فضلاً عن محاولة المحافظة على مناطق تصريف البضائع الصينية وجعلها تلجأ في تركيز مجالات حدود القوة في منطقة أسيا الوسطى وأفريقيا بحكم ما تمتلكه المنطقة من موارد، إلى جانب محاولة زيادة قوتها العسكرية في منطقة بحر الصين الجنوبي طامحة أن تكون قوة بحرية مؤثرة، فضلاً عن أنها لم تتمدد في سوريا كالحالة مع روسيا الاتحادية

والولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لأن سوريا هي منطقة مصالح روسيا أمريكية مما يعني تواجدها بتصادم مع مصالح تلك الدول في هذا الجانب.

إضافة الى ذلك ترى الباحثة ان التفكير بحدود القوة من الناحية الاستراتيجية يعني أن الصين تسعى إلى تأمين تواجدها في منطقة فراغ القوة وأن تحافظ على نفوذها في هذه المناطق، من دون التأثير في منطق التفاعل الذي تفرضه القوة المهيمنة، هنا تساءلت الباحثة لماذا تحافظ الصين على عدم تشكيل مناطق خاصة، وأنها تتعامل بخيارات تختلف عن روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية من حيث شكل القوة أو مضمونها؟ فهي تتبنى القوة الاقتصادية في منطقة الفراغ؛ فضلاً عن أنها تحاول عدم الاقتراب من مناطق فراغ القوة على الرغم من أنها قد تتمكن من ملئ الفراغ بمضمون يختلف عن القوى الأخرى.

وعليه إضافة الى ما تقدم وفي اطار الحديث عن حدود القوة يجب ان نفرق بين حدود القوة وهو ما ذكرناه من حدود الطموح نفسه وبين مجال القوة وهو مجال تأثير القوة المسيطرة في الدولة نفسها كمجال سيطرة حاكم معين او سيطرة ايدولوجية معينة، ولكن الذي يهمننا هو التركيز على حدود القوة للدول في هيكل النظام الدولي وتحديد مجالها الحيوي وفي مقاربة لما تقدم احتواء النفوذ السوفيتي مثل هدفاً اساسياً للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مدة الحرب الباردة، اختلف تناول الكتاب لهذا الهدف، تحدث (ادوارد تيفن) في كتابه (اللوبي) عن الحد من توسع السوفييت وانتشار نفوذهم إلقاءً لمواجهة القوتين العظميين في المنطقة (محمود، 1995، صفحة 98).

وقد ذكرت الباحثة ان الصين تحاول زيادة تأثيرها في منطقة فراغ القوة من أجل تمكينها في تشكيل تحالفات استراتيجية، تشبه إلى حد ما التحالفات التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا أو الخليج، ولكن من الصعب أن تصل إلى ذلك، إذ يمكن في هذا المجال مقاربة هذا التأثير بتصور البنائية وافترضاها في مجال تفاعل الهويات، والصين بشكل خاص هوية دولية من الصعب أن تجد فراغاً للقوة يمكن أن تؤدي إلى أن تكون واقعاً مع حدود القوة، إذ تبقى صورة الأمة الأمريكية أكثر تأثيراً في مناطق نفوذ الصين على الرغم مما فعلته الصين في استراتيجية الصعود، فقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز صورتها في السياسة الخارجية في مناطق النفوذ الصيني عبر القوة الناعمة، بطريقة تجعل الصيني التفوق لا يؤثر في قبول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى.

ويمكنني إضافة بعد اخر بأن القوة لها تأثيراتها لكن ليس خارج إطار أبعادها المختلفة، بل إن القوة تتناقص بدرجة كبيرة عند حدود نطاقها ومداها ومجالها يقل ثقلها بشدة ولا تستطيع أن تحدث أي سيطرة، ويرتبط النجاح والفشل في ممارسة القوة بإدراك المشاركين في عملية التأثير لحدود القوة، خصوصاً مع

وجود بعد إنساني في تلك العملية، فالنجاح في التأثير يفرز سلوكاً وثقاً يرتبط ببعض المكاسب الشخصية التي تتطلب حكمة في توظيفها، أما الفشل فيؤدي ظهور ميول بينهم إلى اللجوء إما إلى العنف أو الانسحاب بوصفه أكثر أشكال التعامل مع الخسائر احتمالاً، وهو ما يجعل لعبة القوة شديدة التعقيد (احمد، 2022، صفحة 23).

وهكذا أسست الباحثة خطوات من شأنها ان تعزز من مفهوم حدود القوة لكن اهملت توضيح بعض النقاط الفرعية التي يمكننا اختصارها بما يأتي:

أ- حدود القوة تحدد ما يمكن أن تفعله الدول في سياق النظام الدولي، حيث تعزز القوانين الدولية والاعتماد المتبادل حدود هذه القوة.

ب- توازن المصالح يعمل كإطار لضمان توزيع القوة بين الدول، مما يمنع أي دولة من تجاوز حدود القوة الخاصة بها.

ت- القوى التعديلية تعمل على تغيير هذا التوازن من خلال تقديم تحديات جديدة أو فرص، مما يجبر الدول على إعادة تقييم حدود القوة وتوازن المصالح.

وعليه يمكن بشكل عام رصد أهم دلالات حدود القوة في النقاط الآتية (حسين، 2020، صفحة 7):

أ- **ثقل القوة**: ويعني تأثير عامل ما على عملية معينة، أي مدى قدرته على تغيير احتمالات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها تلك العملية، إن أهمية بعد ثقل القوة في تحليل التأثير تأتي من أنه يلقي الضوء على ظاهرة أساسية ترتبط بقضايا تقليدية يتم تناولها في إطارها المعتاد، كأسس القوة أو استخدامات القوة، فنقل قوة الحكومات الحديثة أكبر بكثير مما كان في الماضي.

ب- **نطاق القوة**: يعبر عن عدد الدول التي تكون قابلة للتأثر بوجود تلك القوة أو استخدامها، أي مجموعة الأطراف الذين يتغير سلوكهم المحتمل بشكل ملموس عن طريق استخدام القوة من قبل دولة معينة.

ج- **مدى القوة**: ويشير إلى الفارق بين أعلى درجات الثواب (المكافأة) وأسوأ درجات العقاب (العنف) الذي يستطيع طرف ما منحه أو إيقاعه على طرف آخر داخل نطاق حدود قوته.

د- **مجال القوة**: ويمثل بعداً مهماً من حدود القوة، فهو يعبر عن الموضوعات أو القضايا التي تخضع للقوة، فمجال القوة يزداد بزيادة قدرات الأطراف الفاعلة داخل ميدان القوة فيما يتصل بأنواع السلوك التي تخضع أو يمكن أن تخضع له بصرف النظر عن فعالية التأثير أي وزن القوة.

واستخلاصا لما سبق، إن قوة الدولة أو ضعفها لا يزالان أهم أسس التعامل بين الدول، فأفضل إستراتيجية بان تكون الدولة دائماً قوية وتحديداً في النقطة الحاسمة وتمثّل القوة العسكرية من وجهة نظر المدرسة الواقعية، بكل ما يرتبط بها من أسس وأبعاد، ولا تزال أقاليم كالشرق الأوسط إضافة إلى مناطق البلقان في أوروبا والبحيرات في أفريقيا وجنوب آسيا محكومة بقوانين القوة المعدلة وتعد حدود لقوة دولة دون الأخرى.

قائمة المصادر:

- 1- احمد. سارة شكر، القوة وإعادة توزيع الأدوار في اوراسيا: مقارنة جيوبولتيكية، (2022)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- 2- بورشفسكايا. آنا، مصالح روسيا كثيرة في سوريا، (24/يناير/2013)، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تاريخ الزيارة 2021/12/23، على الموقع الإلكتروني: <http://www.washingtoninstitute.org>
- 3- حسين. خليل، القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، (2020)، مجلة الدفاع الوطني، العدد (114)، لبنان.
- 4- سلطان. أنعام عبدالرضا، (2023)، توظيف الحروب السيبرانية في تطوير مفهوم القوة للدول الكبرى، مجلة قضايا سياسية، العدد (73)، كلية العلوم السياسية.
- 5- عبد القادر. علي احمد، (1991)، في النظريات والنظم السياسية، ط1، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- 6- علي. ابتهاج مظهر، التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا واثره على توازنات النظام الدولي، (2015)، مجلة قضايا سياسية، العدد(80)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- 7- محمد. حامد عبد العزيز، (2006)، إثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط 1945-1990، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، السودان.
- 8- محمود. ممدوح، الصراع الامريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، (1995)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 9- النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر))، جامعة اهل البيت، <https://abu.edu.iq/research/articles/13792>